1 فئات الأصول

تعد تداول سوقاً ومنصة لإدراج الأوراق المالية وتداولها عن طريق البيع والشراء. وتمثل الورقة المالية إحدى الأدوات المالية القابلة للتداول والتي تعبر عن حصة من الملكية في أي شركة مدرجة أو علاقة بين الدائن والشركة المُدرجة أو المؤسسة الحكومية أو المؤسسة المالية، كأحد الصناديق.

وتمتلك شركة "تداول" بنية تحتية متطورة تتيح للمتداولين تنفيذ المعاملات بأمان.

أسواق الدين

القيمة المتداولة
(بالمليار ريال سعودي)

2018: 1.13
2017: 0.028

صناديق المؤشرات المتداولة

القيمة المتداولة
(بالمليار ريال سعودي)

2018: 1.21
2017: 1.16

الأسهم (السوق الرئيسية)

القيمة المتداولة
(بالمليار ريال سعودي)

2018: 870.87
2017: 836.28

الأسهم (السوق الموازية – نمو)

القيمة المتداولة
(بالمليار ريال سعودي)

2018: 0.41
2017: 1.81

صناديق الاستثمار العقارية المتداولة (ريتس)

القيمة المتداولة
(بالمليار ريال سعودي)

2018: 7.13
2017: 27.90

استراتيجية العمل

توفر سندات الدين للمؤسسات الإستثمارية وسيلة تمكّن الشركات من الوصول إلى رأس المال طويل الأجل بدلاً من اللجوء إلى القروض التقليدية وأسواق الأسهم. ويمكن للشركات، من خلال التعامل في السوق، يلزم الشركات الحصول على التمويل للتوسع بالإضافة إلى رأس المال العامل وإعادة هيكلة رأس المال. وتنقسم السندات الصادرة في سوق الدين إلى سندات تقليدية وأخرى إسلامية (صكوك). وتتضح الجدارة الائتمانية لأي شركة من خلال قدرتها على جمع الأموال في سوق الدين. علاوةً على ذلك، بدأ تداول السندات الحكومية في أبريل من عام 2018، وتم إدراج 57 سنداً حتى نهاية عام 2018.

السندات الجديدة المُدرجة في 2018 57 أداة دين حكومية

صناديق المؤشرات المتداولة عبارة عن صناديق استثمارية تضم مجموعة من الأسهم للشركات المُدرجة. وتنقسم تلك الصناديق إلى وحدات متساوية يتم تداولها في السوق، وهي وسيلة مريحة للمستثمرين، حيث يمكن شراء الوحدات وبيعها مباشرة في السوق المالية. وتتوفر المعلومات حول سلة الأوراق المالية القيمة الإرشادية لصافي أصول الوحدات المتداولة.

تعتبر الأسهم من الأوراق المالية التي تمثل حصة ملكية في إحدى الشركات المُدرجة. وتتم معظم التداولات على الأسهم المطروحة للتداول في السوق الرئيسية. وتتيح شركة "تداول" للشركات الجديدة إمكانية دخول السوق من خلال الاكتتاب العام الأولي، كما توفر إطار عمل للأسهم المطروحة للتداول, ويعتبر التوسع في سوق الأسهم من العوامل الأساسية لتحقيق هدف رؤية 2030 المتمثل في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40٪ إلى 65٪. ويمكن للشركات، من خلال إدراج أسهمها للتداول، الوصول إلى قاعدة أكبر من المستثمرين، سواءً الأفراد أو المؤسسات.

الشركات الجديدة المدرجة في 2018

أطلقت شركة "تداول" السوق الموازية "نمو"، إلى جانب السوق الرئيسية، بهدف توفير فرص استثمارية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة حالياً من نقص الخدمات المقدمة لها من القطاع المالي. ورغم أنها تمثل 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، إلا أنها لا تتلقى سوى 2٪ من القروض البنكية. وتعتبر زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد من أهداف رؤية 2030. كما أن متطلبات طرح الأسهم للتداول وإدراجها في السوق الموازية أقل وأكثر مرونة من تلك المطبقة في السوق الرئيسية.

الشركات الجديدة المُدرجة في 2018

تعتبر صناديق الاستثمار العقارية المتداولة (ريتس) من الأدوات المالية التي تسهّل الملكية الجماعية للعقارات المطوَّرة. وقد بدأ تداول تلك الصناديق في السوق المالية السعودية في عام 2016، وجاء إدراجها بمثابة خطوة مهمة، بالنظر إلى الدور الذي يلعبه قطاع العقارات في الاقتصاد السعودي. ويأتي إدراج صناديق الاستثمار العقارية المتداولة كفئة منفصلة من الأوراق المالية تماشياً مع الاتجاهات العالمية. وقد مهّد إدراج تلك الصناديق الطريق أمام الهيكلة المؤسسية لسوق العقارات.

الشركات الجديدة المُدرجة في 2018